الأمم المتحدة AS

Distr.
GENERAL

A/51/923
S/1997/453
12 June 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الحادية والخمسون
البنود ٣٣ و ٣٥ و ٨٥ من جدول الأعمال
الحالة في الشرق الأوسط
قضية فلسطين
تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة

مجلس الأمن
السنة الثانية والخمسون

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٧
موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من المراقب
الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة

عند اجتماعه في الاسبوع الماضي مع بعض المسؤولين الأمنيين ومع زعماء حزب ليكود، كشف رئيس وزراء إسرائيل، السيد بنجامين نتانياهو عن أرائه فيما يتعلق بالتسوية النهائية مع الطرف الفلسطيني في إطار ما يمكن أن يسمى "خطة نتانياهو"، وتشمل هذه الآراء إنشاء ما قد يمثل عمليا "أوراشليم الكبرى" التي تكون خاضعة للسيادة الإسرائيلية، وفرض مراقبة متواصلة على وادي الأردن، وهو منطقة عازلة على طول الحدود، وضم تجمعات المستوطنات، بحيث لا يترك عمليا للفلسطينيين سوى أقل من نصف الأرض المحتلة ودون أن يتوفر على الأقل الاتصال الجغرافي بين المناطق، مما يكفل الحيلولة دون إعمال الحقوق الوطنية للفلسطينيين، بما فيها إنشاء دولة فلسطينية. وهذه الخطة تشبه خطة اللون السيئة السمعة، وهو أمر استخدمه السيد نتانياهو ليحظى بموافقة بعض الأوساط الإسرائيلية.

وتعتبر خطة نتانياهو الدليل الثاني الأكيد، إلى جانب المبادئ التوجيهية للحكومة، على النوايا المفاهيمية للحكومة الإسرائيلية وقادتها المتمثلة في القضاء على عملية السلام في الشرق الأوسط وعلى الاتفاقات التي توصل اليها الطرفان والسعي في الوقت نفسه إلى الاستعاضة عنها بإطار جديد يفرض من جانب واحد على الطرف الفلسطيني. فالخطة، إلى جانب استمرار الحكومة في بناء المستوطنات غير القانونية، وبخاصة في جبل أبو غنيم بجنوب القدس الشرقية المحتلة، تضرب عرض الحائط بقرار مجلس

الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) الذي يمثل أساسا لعملية السلام في الشرق الأوسط والذي كان تنفيذه هو الهدف منالاتفاقات التي توصلت اليها حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. كما أنه يضرب عرض الحائط بالمبادئ التي يجسدها الاعتراف المتبادل بين الطرفين.

وإن الخطة المشار اليها أعلاه واستمرار الأعمال الإسرائيلية غير المشروعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس، يمثلان تحديا مباشرا آخر للمجتمع الدولي وانتهاكا فادحا لقرار الجمعية العامة د إ ط - ٢/١٠ المتخذ في الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة المعقودة في ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٧.

وأود في هذا الوقت أن أغتنم الفرصة لأشير إلى رسالة القائم بالأعمال المؤقت الإسرائيلي المؤرخة ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٧ (A/52/173) التي تعتبر مثلا آخر على الحملات الإسرائيلية المتكررة الرامية إلى تحويل الأنظار عن السياسات والممارسات الإسرائيلية الفعلية التي تسببت بالأزمة الخطيرة الحالية التي تواجهها عملية السلام في الشرق الأوسط.

أما بالنسبة لقضية فلسطين، فإن قضية الأرض لا يمكن النظر فيها بمعزل عن مسألة الاستعمار الاستيطاني الذي تقوم به إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة، والذي يتمثل أحد أبعاده الرئيسية في استيلاء إسرائيل على أراضي فلسطينية بطريقة غير شرعية. إذ أن إسرائيل تستخدم أي ملكية غير فلسطينية للأراضي كأداة تتحدى بها السيادة الفلسطينية وليس كمسألة ملكية خاصة عادية، والجدير بالإشارة أيضا أن إسرائيل قد وضعت منذ قيامها، كافة أنواع الترتيبات العملية والقانونية لمنع غير اليهود من امتلاك الأراضي في إسرائيل.

وفي هذا السياق، لن تسمح السلطة الفلسطينية إلا بتطبيق القوانين القائمة في الأرض الفلسطينية لمنع أي عملية بيع للأراضي أو نقل للملكية بطريقة غير قانونية، وستواصل في الوقت نفسه، اتخاذ التدابير اللازمة لمنع أي شخص من محاولة اغتصاب سلطة تطبيق القانون بنفسه.

وسأغدو ممتنا إذا عملتم على تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من الوثائق الرسمية للدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة في إطار البنود ٣٣ و ٣٥ و ٨٥، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ناصر القدوة
المراقب الدائم لفلسطين
لدى الأمم المتحدة